Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 1, 2026, 8033

Deanship of Scientific Research

People circulate morphological deletion in the structure of the word for non-substitution: what it is and its purpose - through the book (Al-Zahir fi maani kelmat el-nass) by Ibn Al-Anbari

Fayez Sobhy Abdelsalam Torky , ***Khaled bin Suleiman Al Kindi*** , ***Muhammad bin Saleh Al-Shizawi***
Department of Arabic Language, College of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Muscat, Sultanate of Oman

Received: 27/6/2024
Revised: 25/7/2024
Accepted: 29/8/2024
Published online: 1/8/2025

* *Corresponding author:*
f.torky@squ.edu.om

Citation: Torky, fayez S. A., Al Kindi, K. bin S., & Al- Alshizawi, M. bin S. (2025). People circulate morphological deletion in the structure of the word for non-substitution: what it is and its purpose - through the book (Al-Zahir fi maani kelmat el-nass) by Ibn Al-Anbari. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(1), 8033.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.8033

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: Tracking the circulation of morphological deletion in the structure of words is important for understanding its purpose and the jurisprudence of Ibn al-Anbari. In his book, "Al-Zahir fi Maeani Kalimat alnaas," Ibn al-Anbari discusses the deletion of the hamza and non-hamza.
Methodos: It is the descriptive approach taken from the analysis as a tool for it; hence the description and analysis of the positions.
Results: Ibn al-Anbari was aware of the fate of people's words and their morphological interpretation and their relationship to meaning and context, while relying on the opinions of others and resorting to the Holy Qur'an, its qira'at and the words of the Arabs. It has been shown that the deletion of the hamza is to reduce the resulting weight of its difficult, and that the deletion in the structure of the word in the speech of people is the deletion of the thousand from the word ('ana'atan), the deletion of one of the two Ta'in or the statement of non-deletion in (tafaa,al-u), the deletion of a valid letter from the attributed diminutive, the deletion of elision, and the deletion Deleting the word “lam” as a “yā” or other than a “yā.” , in order to achieve a benefit related to the context.
Conclusions: Deletion contributes to the structure of the word for non-substitution in the circulation of speech between people. This omission is related to linguistic permissibility
Keywords: Circulation, morphological deletion, word structure, hamza, homologous, Al-Zahir, Ibn Al-Anbari.

تداولُ الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال: ماهيتُه وغايتُه، من خلال كتاب (الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس) لابن الأنباريّ

فايز صبحي عبد السلام تركي* ، خالد بن سليمان الكندي، محمد بن صالح الشيزاوي
قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان

ملخّص

الأهداف: تتبُّع تداول النَّاس الحذفَ الصَّرفيَّ في بنية الكلمة لغير إعلالٍ، من جهة الماهية والغاية، وفِقه ابن الأنباريّ ذلك الحذفَ في كتابه (الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس)، من خلال حذْف الهمزة فاءً أو لامًا مع نَقْلِ الحرف على التَّشبيه أو حَذْف الهمزة وتحويل حركتها إلى السّاكن قبلها، وكذلك حَذْف غير الهمزة.
المنهجية: هو المنهج الوصْفيُّ المُتَّخذ مِنَ التَّحليلِ أداةً له؛ ومن ثَمَّ وُصِفَت المواضِعُ، وحُلِّلَت، مع إظهارِ ما يميّزها مِن حيثُ التَّناولُ الذي يبيّنُ علاقةَ اختيارِ الجزئيةِ موضع الدراسةِ بالمعنى وأثرها في النَّصّ.
النتائج: كان ابن الأنباريّ على وعي بمآل كلام النَّاس وتفسيره صرفيًّا مع بيان علاقة ذلك بالمعنى والسِّياق، من خلال حذْف الهمزة في بنية الكلمة وغير الهمزة مُستخدمًا القياس على النَّظير، مع الاستئناس بآراء غيره والاحتكام إلى القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب.
وقد تبيَّن أنَّ حذف الهمزة يكون للتَّخفيف النَّاتج من ثِقلها، وتلك لغة قريش وأكثر أهل الحجاز. وقد تبين أيضًا أنَّ من الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال في كلام النَّاس لدى ابن الأنباريّ، حَذْفَ الألف من (أناءة)، والقول بحَذْف إحدى النَّاءين أو بعدم الحذف في (تَفَاعَلُ)، وحَذْف حرفٍ صحيح في المصغَّر المنسوب، والحذف للتَّرخيم، وحَذْف لام الكلمة ياءً أو غير ياءٍ، وذلك لتحقيق فائدةٍ مرتبطةٍ بالسِّياق، يقع بيانها على عاتق المتلَقِّي، كأنْ تكون لمراعاةِ ازدواج الكلام، أو للتَّخفيف.
الخلاصة: يُسهم الحذفُ في بنية الكلمة لغير إعلال في تداول الكلام بين النَّاس؛ حيث التَّخفيف اللَّفظيّ، وهذا الحذف له علاقةٌ بالجواز اللُّغويّ والمسموع من كلام العرب؛ ومن ثَمَّ كانت علاقتُه بالتَّناسب في المعنى واللَّفظ.
الكلمات الدَّالة: التَّداول، الحذف الصَّرفيّ، بنية الكلمة، الهمزة، المتماثلين، الزَّاهر، ابن الأنباريّ.

مقدمة

الحمد لله، القديم الدَّائم، الذي ليس لِقدَمِهِ ابتداءٌ، ولا لديمومته انتهاء، والصَّلاة والسَّلام على أشرف رُسلِه وأنبيائه وعلى آله وأصحابه ومَن اهتدى بهديهم إلى يوم الدِّين، أمَّا بعدُ،

فمن المعلوم أنَّ حياة اللُّغة في تداولِها واستعمالِها، ذلك الاستعمالُ الذي من خلاله كان التَّقعيد اللُّغوي نحوًا وصرْفًا، وغير ذلك، بناءً على ما يتكلَّم به النَّاس، ذلك الكلام الذي قد يكون المُقعِد اللُّغويّ وصل إليه أم لم يصل، وهو ما نلمسه في لهجات العرب إلى يومنا هذا؛ ومن ثَمَّ فالإنسان مُطالبٌ بأنْ يُعملَ عقله في كلام النَّاس تجليةً لحركية أنظمة اللُّغة في كلامهم واستشعارًا لأثر هذه المستويات في النَّصِّ، سواءٌ أكان شعرًا أم نثرًا.

ومن أمارات تلك التَّجلية وذلك التَّجلّي ما قام به أبو بكر محمد بن القاسم الأنباريّ ت 328هـ في كتابه (الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس)، فقد قال في مقدمته:"إنَّ من أشرف العِلم منزلةً، وأرفعه درجةً، وأعلاه رُتبةً، معرفة معاني الكلام الذي يستعمله النَّاس في صلواتهم ودعائهم وتسبيحهم وتقرُّبهم إلى ربِّهم، وهم غير عالمين بمعنى ما يتكلمون له من ذلك...وأنا موضِحٌ في كتابي هذا –إن شاء الله-معاني ذلك كلِّه؛ ليكون المصلِّي- إذا نظر فيه- عالمًا بمعنى الكلام الذي يتقرَّب إلى خالقه، ويكون الدَّاعي فهمًا بالشَّيء يسأله ربَّه، ويكون المُسبِّحُ عارفًا بما يعظِّم به سيِّدَه، ومُتْبِعٌ ذلك تبيين ما تستعملُه العوامُّ في أمثالها ومحاورتها من كلام العرب، وهي غيرُ عالمةٍ بتأويله، والتَّوفيق للصَّواب باختلاف العلماء في تفسيره وشواهده من الشِّعر. ولن أخلِّيَه ممَّا اَسْتُحْسِنُ إدخالهُ من النَّحو والغريب واللُّغة والمصادر والتَّثنية والجمع؛ ليكون مُشاكلًا لاسمه إنْ شاء الله" (ابن الأنباريّ، 1987، 1 / 252- 253).

ولمَّا كان المقصود بالنَّحو في نصِّ ابن الأنباريّ النَّحو والصَّرفَ، فقد اشتملت تجليتُه على كثيرٍ من الجوانب الصَّرفية، على نحو ما قام به أحد الباحثين، حيث بيان" فِقْهُ قَلْبِ الواو همزةً وغاياتُه لدى أبي بكرٍ الأنباريّ (ت 328هـ)، في كتابه "الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس"(تركي، 2023، ص 266- 274)، بالإضافة إلى اشتماله على بقية مباحث الإعلال والإبدال، والتذكير والتأنيث، والمطاوعة، والتصغير والنسب، وأبنية الأسماء والأفعال، والمشتقات، والاحتمالات الصَّرفية، والحذف في بنية الكلمة لغير إعلال، وغير ذلك، فقد لفت انتباه الباحثين ملاحظ الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال؛ كي تكون موضع هذا البحث، في ضوء ما تتيحه مجلة (دراسات) من مساحة مكانية للبحث.

مسوغات البحث:

1- كلام النَّاس يعكس حياة اللُّغة؛ ومن ثَمَّ يمكن تجليةُ حركيةِ أنظمةِ اللُّغة في كلامهم واستشعار أثر هذه المستويات في النَّصِّ.

2- يُشكِّل الحذف في بنية الكلمة لغير إعلالٍ مبحثًا مهمًا من المباحث الصَّرفية في النصوص المختلفة، سواءٌ أكان الحذف حذف الهمزة أم غيرها.

3- يُشكل كتاب (الزَّاهر) أهمية كبيرةً في الحقل اللُّغوي، من جهة ارتباطه بالتَّداول والاستعمال، وهو ما تتطلع إليه اللُّغة بمستوياتها كافةً.

أهداف البحث:

1- خِدْمَة اللُّغة العربية، من خلال تعرُّف كُنْه الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال في كتاب (الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس) لابن الأنباريّ.

2- بيان غاية الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال في كتاب (الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس) لابن الأنباريّ، وهو ما يُفصِح عن كيفية استخدام هذا الحذف وتداوله.

3- بيان منهج ابن الأنباريّ في تناوله ما عنَّ له من مواضع الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال في كتابه، وهو ما يفصح عن كيفية التَّفاعل مع المعطيات الصَّرفية في ضوء كلام العلماء والمعطيات اللُّغوية وكلام العرب، شِعرهم ونثرهم.

منهج البحث:

يكمُنُ منهجُ البحث في المنهجِ الوصْفيّ المُتَّخِذِ مِنَ التَّحليلِ أداةً له، فيَصِف مواضِعَ الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال، ويُحلِّلها في ضوءِ العنوان مُسترشدًا بكتاباتِ القدماءِ والمحدثين، في سبيل بيان كُنه هذه الملاحظ وغاياتها، مع بيان كيفية تفاعل ابن الأنباريّ معها، وهنا نشير إلى كثرة الدراسات بخلاف ما استعنَّا به، نحو الحذف في بنية.

وبناءً على ما تقدَّم جاء البحث في مقدمةٍ- هي ما نحن بصدده- ومبحثين، أولهما عنوانه: "حَذْف الهمزةِ وحدَها أو بمصاحبة إجراءٍ آخر: ماهيته وغايته"، وثانيهما عنوانه" حَذْف غير الهمزة: ماهيته وغايته".

وقد أتْبِع المبحثان بخاتمةٍ، تضمَّنت أهم ما جاء بالبحث من نتائج، وفيما يأتي عرْضُ المبحثَيْن.

المبحث الأوَّل: حَذْف الهمزةِ وحدَها أو بمصاحبة إجراءٍ آخر:: ماهيته وغايته

المطلب الأوَّل: حَذْف الهمزة فاءً:

جاء ذلك في حديث ابن الأنباريّ عن قولهم: آهةً ومِيهَةً، فقال:"قال أبو بكر: سمعتُ أبا العباس يقول: الصواب: آهةٌ، وقال: الآهةُ زَجْرٌ، والمِيهة: الجُدَرِيُّ. هذه جملة ما سمعت منه في هذا. وقال غيره: الآهة: الحصبة، والمِيهة: جُدَرِيُّ الغنم، يُقالُ: أُمِيَت الشَّاةُ فهي مأموهةٌ. قال الشَّاعر يصفُ فَصِيلًا:(من الطَّويل)

طبيخُ نُحازٍ أو طبيخُ أَمِهَةٍ صغيرُ العظامِ سَيِّئ القَسْمِ أَمْلَطُ (1)

يعني أنَّ الفصيلَ كان في بطْن أُمِّه وبها نُحازٌ، وهو داءٌ، أو أَمِهَةٌ، وهو الجُدَريُّ، فجاء ضاويًا. وقال أصحاب هذا القول: يُقال: مِهةٌ، وأَمِهَةٌ للجُدَرِيّ. وقال الأصمعيُّ: الآهَةُ: التَّأوُّه، وهو التَّوجُّع، واحتجَّ بقول المثقب العبديّ: (من الوافر)

إذا ما قمتُ أَرحَلُهَا بِلَيْلٍ تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجلِ الحزينِ

قال أبو بكر: وقال الفرَّاء: يُقال: آهَةٌ وأَمِهَةٌ، قال: ثُمَّ تُترَكُ الهمزة تخفيفًا، فيُقال: آهةٌ ومِهَةٌ، كما يُقالُ: هو خيرٌ منك، وهو شرٌّ منك. فالأصل فيه: هو أَخْيَرُ منك، وهو أشرُّ منك، فأسقِطَت الألف، وأُلقِيَت فتحة الرَّاء والياء على الشِّين والخاء، فإذا تعجَّبوا قالوا: ما أَشَرَّ عبدَالله، وما شَرَّ عبدالله، وما أَخْيَرَ عبدالله، وما خَيْرَ عبدَالله. وأجاز الفرَّاء لِمَنْ لَيَّنَ الهمزة أنْ يقولَ: ما أخيَر عبدالله، ومَخيرَ عبدالله، بِتَرْك الهمز. قال أبو بكر: وروَى أبو زيدٍ عن العرب: ما شَرَّ اللَّبن للمريض، وكذلك يُقال: ما أَشَدَّ فلانًا، وما شَدَّ فلانًا"(ابن الأنباريّ، 1987، 1 / 252- 253).

وهنا أشيرُ إلى أنَّه قد يقول قائلٌ: (المطلب الأوَّل ليس مرتبطا بالبحث إلَّا من جهة التَّدليل للطَّرح الذي جاء به الباحث حيث يقول: إن مهة ساقطة الهمزة، ثم أقام المطلب كلَّه؛ ليثبت هذا، وهو ثابت لا مرية فيه وفق هذا المذهب، ولا يستأهل إثبات هذا أن نطوّل العبارة لنصل إلى هذه النتيجة الواضحة التي صرح بها ابن الأنباري وغيره). وللردّ على هذا يقول الباحثون الثلاثة: إنَّ المطلب عن حَذْف الهمزة فاءً، حيث تداولُ النَّاس في كلامهم، في إطار عنوان البحث، حيث الحذفُ في بنية الكلمة لغير إعلالٍ، من جهة الماهية والغاية. ولمَّا كانت المدونة هي كتاب (الزَّاهر) فلابد من الوقوف أمام هذا الملحظ، مع تفسيره وبيان سببه وغايته، في إطار كُنْهِ العِلْمِ وفلسفته.

فقد أشار ابن الأنباريّ في نصِّه السَّابق إلى أنَّ ثَمَّة تداولًا لحذْف الهمزة، وذلك صدد تفسيره قول النَّاس: آهةً ومِهَةً، حيث تصريحُه بسماع قول أبي العباس: إنَّ الصواب: آهةٌ، وقال: الآهةُ زَجْرٌ، والمِهة: الجُدَرِيُّ. وقول غيره الآهة: الحصبة، والمِهة: جُدَريُّ الغنم، يُقالُ: أُمِهَت الشَّاةُ فهي مأموهةٌ، وهو ما جاء عليه الشِّعر المذكور في نصّ ابن الأنباريّ. ولمَّا كان من منهج ابن الأنباريّ الاستعانة بآراء غيره، فقد كانت إشارة الأصمعيّ إلى أنَّ الآهَةُ: التَّأوُّه، وهو التَّوجُّع، ومن الجدير بالذِّكر الإشارة إلى أنَّه"نظرًا إلى أهمية صوت الهاء في إنتاج الصيحات أو الصَّرخات الانفعالية ودوره الواضح في تكوينها ظهر في اسم إحدى نظريات نشأة اللغة، وهي نظرية Pooh Pooh كما ظهر هذا الصَّوت واضحًا في أسماء تلك الصَّيحات والصَّرخات فهي إمَّا شهقات أو آهات أو تأوهات. ويظهر صوت الهاء محورًا لهذه الانفعالات فكلُّها لاتخلو منه. وهي لا تبتعد عن كونها زفراتٍ خارجةً من الفمّ دون عناء. فعند التوجع أو التألُّم أو التأوّه نقول "آه "وهو صوت اندفاعٍ للهواء خارج الفم. وقد اشتق منه العرب أفعالًا ومصادر وأسماء أفعال وأسماء أصوات، فقالوا" :آه يأوه أوها "أي: شكا وتوجع، وهكذا "تأوّه أوها"، وقد دعوا داء الحصبة "آهة "والجدري "مآهة""(كايد، 2002، ص 940).

وهو ما أشار إليه الخليل في قوله آهِ: حكاية المُتَأَوِّه في صوته، وقد يفعله الإنسان من التَّوَجُّع قال المُثَقِّب العَبْديّ:

إذا ماقُمْتُ أَرْحَلُها بِلَيْلِ ***تَأَوَّهَ آهةَ الرجلِ الحزينِ

وأَوَّهَ فلانٌ وأَهَّهَ، إذا توجَّع فقال :آهِ .أو قال :هاهِ عند التوجع فأَخْرَجَ نَفَسَهُ بهذا الصَّوت ليتفرَّجَ عَنْهُ ما بِهِ" (الفراهيدي، 1988، "أ. و.ه" باب الثلاثي اللفيف من باب الهاء 104/4)؛ ومن ثَمَّ كانت إشارة جرجي زيدان إلى أنَّ كلَّ ذلك"لتناسب في المعنى واللَّفظ، وهذه التَّسمية تذكّرنا بلغة الإشارات حيث يعبرون عن المعنى بتقليد صفةٍ من صفاته أو تشخيص حادثةٍ ملازمةٍ له، فإنَّهم بتسميتهم الحصبة "آهة "كأنَّهم يشخصون ما يرافق ذلك الدَّاء من تأوه المريض"(زيدان، 1987، ص 159).

ولمَّا كان العرب قد عطفوا على الآهة بكلمة (مِهَةً)، فقد كانت إشارة ابن الأنباريّ إلى تصريح الفرَّاء بحذف الهمزة تخفيفًا، فيقال: آهَةٌ وأَمِهَةٌ- أي حصبةً وجدريًّا، وهو مَثَلٌ، يضْرب في دُعَاء الشَّرّ(الزمخشري، 1987، 9/1)- وبحذْف الهمزة بغرض التَّخفيف يُقال في (أَمِهة): آهةٌ ومِهَةٌ. وقد لجأ الفرَّاء إلى التمثيل بالنَّظير في قولهم: هو خيرٌ منك، وهو شرٌّ منك. فالبنية العميقة له: هو أَخْيَرُ منك، وهو أشرُّ منك(ينظر:المفضل، 1380هـ، ص 44)، وهو ما عليه قول الشَّاعر في وصْف الفصيل بأنَّه كان في بطن أمِّه، وبها نُحازٌ أو أميهةٌ فجاء ضاويًا، حيث جاء بعدم حذْف الهمزة (المفضل، 1380، ص 44، وابن السكّيت، 2002، 228).

وتفسير ذلك أنَّ الألف قد أسقِطَت، وأُلقِيَت فتحةُ الرَّاء والياء على الشِّين والخاء؛ ومن ثَمَّ فإذا تعجَّبوا قالوا: ما أَشَرَّ عبدَالله، وما شَرَّ عبدالله، وما أَخْيَرَ عبدالله، وما خَيْرَ عبدَالله.

وقد أشار ابنُ الأنباريّ أيضًا إلى جواز الفرَّاء لِمَنْ لَيَّنَ الهمزة أنْ يقولَ: ما أخيَر عبدالله، ومخيرَ عبدالله، بِتَرْك الهمز، ثُم زاد ابن الأنباريّ أنَّ أبا زيدٍ قد رَوَى عن العرب: ما شَرَّ اللَّبن للمريض، وكذلك يُقال: ما أَشَدَّ فلانًا، وما شَدَّ فلانًا، بحذْف الهمزة، ذلك الحذْفُ الذي أشار صاحب الإنصاف إلى أنَّه بسبب كثرة الاستعمال(ابن الأنباريّ، 2003، 401/2)، وكأنَّه يسير في إطار نصّ سيبويه على أنَّ حذْف الهمزة غرضُه التَّخفيف، وهو ما صرَّح به سيبويه في قوله:" اعلم أنَّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء :التحقيق، والتخفيف، والبدل. فالتحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبئس، وأشباه ذلك. وأمَّا

(1) الأَمِهَةُ :بَثْر تَخْرُجُ بالغَنَم كالحصبة أو الجُدَرِيّ، يقال :أُمِهَتِ الغنمُ تُؤمَهُ أَمْهًا، فهي مَأموهةٌ. يقال في الدُّعاء على الإنسان :آهَةً وأَمِهَةً.

التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتُبدَل، وتُحذَف"(سيبويه، 2001، 3/ 541، 545، وابن يعيش، 2001، 265/5)؛ ومن ثَمَّ يتبين أنَّ تصريح ابن الأنباريّ والفرَّاء بحذف الهمزة مبنيٌّ على استقراء كلام العرب الذي يُتداول فيه هذا الحذفُ تخفيفًا.

لكن ما سبب التَّخفيف؟ إنَّ ذلك يمكن أنْ يفسَّر بثقل الهمزِ، وخروجهِ من مخرجٍ بعيدٍ حيثُ أقصى الحلق، وهو ما يُمكن أنْ يُضاف إليه أنَّ "التَّخفيف لغةُ قريشٍ وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسانٍ لثقلِ الهمزة، والتحقيقُ لغة تميمٍ وقيس"(ابن يعيش، 2001، 265/5)، ولمَّا كان ذلك كذلك فقد بان من كلام النَّاس غلبة التَّخفيف وهو فرْع التحقيق لكثرة الاستعمال (لخضر، 2007، ص 73)، فحصل أنّ الاستعمال بالتَّواصل اللّغويّ هو الذي يفرض نفسَه، سواءٌ بالقياس أو من دونه كما في قول ابن جنّي (ينظر: لخضر، 2007، ص 73 - 74):"وإن شذّ الشَّيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمالُ ما كثُر استعمالُه أولى، وإنْ لم ينتهِ قياسُه ما انتهى إليه استعمالُه"(ابن جني، 1988، 125/1). وقال:"واعلم أنّك إذا أدّاك القياسُ إلى شيءٍ مَّا، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره، فدَعْ ما كنتَ فيه إلى ما هم عليه، فإنْ سمعت من آخَر ما أجزتَه، فأنت فيه مخيّرٌ: تستعمل أيَّهما شئت، فإنْ صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسِكَ أنت كنتَ على ما أجمعوا عليه ألبتّة، وأعددتَ ما كان قياسُك أدّاك إليه لشاعرٍ مولّد أو لساجعٍ، أو لضرورةٍ؛ لأنّه قياسُ كلامهم، بذلك وصّى أبو الحسن"(ابن جني، 1988، 126/1).

وبناءً على ما تقدَّم يمكن الإشارة إلى أنَّ "التخفيف فِرارٌ من علّة الثِّقل أو الاستثقال، وأنَّ"هذه العلّةَ هي أبرز العلل في تعليل الأحكام الصَّرفيّة، وقد يمكن عدّها مساويةً لعلّة طلَب التَّخفيف بالقول فيها: الفرار من الثِّقل طلبا للتَّخفيف، وهو أوّل أغراض التَّصريف في جميع سريان أحكامه؛ ولذلك تجد أنّ الاستثقال سببٌ يؤدّي إلى طلب الاستخفاف بعمليّةٍ صرفيّة واجبةٍ أو جائزة، وقد يُكتفَى بأحدهما"(لخضر، 2007، ص 170، 204). وفي عرْضِ كلّ ما سبق ما يشكّل وجهة نظرٍ مخالفةٍ لمُتلقٍّ مُفتَرَضٍ يرى أنَّ (البحث فيه تكرار للعبارة غير مقبول، من مثل الحديث عن التخفُّف من همزة (أشد) إضافة إلى أنَّ هذا الحديث كلَّه خارج سياق البحث؛ إذ الحديث حول حذف الهمزة فاء، وهذا ليس منه)، فأنَّى له ذلك؟ لقد أشار ابن الأنباريّ إلى أنَّ أبا زيدٍ قد رَوَى عن العرب: ما شَرَّ اللَّبن للمريض، وكذلك يُقال: ما أَشَدَّ فلانًا، وما شَدَّ فلانًا، بحذْف الهمزة؛ ومن ثَمَّ كان تفسير هذا الحذف من جانب الباحثين الثلاثة، مع بيان غايته، في إطار عنوان البحث، فعلى الرغم من كون الهمزة في (أشد) ليست فاءً إلَّا أنَّ ابن الأنباري مثَّل به من جهة الاستشهاد على حذْفها؛ ومن ثَمَّ وجب على الباحثين عدم تجاهل ذلك.

ومنه ما جاء في قولهم:"ضَرَبَ فلانٌ على فلانٍ سايةً:، فقال:" قال أبو بكر فيه قولان: قال الْيَمَامِيُّ: السَّاية: الفَعْلَةُ، من السُّوء، أصلُها: سأْيةٌ، فتُرِك همْزُها، والمعنى: فعِبْ به ما يؤدّي إلى مكروهه والإساءة به، وهذا ضعيفٌ من جهة النَّحو؛ لأنَّ: فَعْلَة من السُّوء: سَوْءَة، وليست: سَأية. وقال غيره: ضرب فلانٌ على فلانٍ ساية، معناه: جَعَل لِمَا يريد أنْ يفعله به طريقًا. فالسَّاية: فَعْلَةٌ من سوَّيتُ. كان الأصل فيها: سَوْية، فلما اجتمعت الياء والواو، والسَّابق ساكنٌ جعلوها ياءً مشدَّدة، ثُم استثقلوا التَّشديد، فأتبعوه ما قبله، فقالوا: ساية، كما قالوا: دينار وديوان وقيراط، والأصل فيهن: دِنَّار ودِوَّان وقِرَّاط، فاستثقلوا التَّشديد، فأتبعوه الكسرة التي قبله، الدليل على هذا أنَّهم يقولون في الجمع: دنانير ودواوين وقراريط، ولا يقولون: دياوين ولا ديانير وكذلك الآية، قال الفرَّاء: وزْنُها من الفعل: فَعْلة، أصلها: أَيَّة، فاستثقلوا التَّشديد، فأتبعوه الفتحة التي قبله. وقال الخليل وأصحابه: آية، وزْنُها من الفعل: فَعَلة، أصْلها أَيَيَة، فجُعلَت الياء الأولى ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. وقال الكسائيُّ: آية، وزْنُها من الفعل: فاعِلة. الأصل فيها آيِيَةٌ على وزن: ضَارِبة، فكان يلزم الياءين الإدغام، فتصير :آيَّة، على وزن: دابة وخاصة، فاستثقلوا هذا، فحَذْفوا إحدى الياءين"(ابن الأنباريّ، 1987، 1/ 240 – 241).

وهو ما يتضح من خلاله أنَّ القول بحذْف الهمزة في كلام النَّاس قد يُرشدك إلى الأصل أو الحكم على استعمالٍ مَّا بأنَّه ضعيفٌ من جهة النَّحو(الصَّرف)، ففي تفسير ابن الأنباريّ قول النَّاس:"ضَرَبَ فلانٌ على فلانٍ سايةً أشار إلى قولين فيها، أحدهما قولُ (اليماميّ): إن وزْن (السَّاية) الفَعْلَةُ، وهي من السُّوء، وأصلُها: سأْيةٌ. ولمَّا كان هذا الأصل يُلاحظ فيه وجود الهمزة، فقد أشار (اليماميّ) إلى أنَّ الهمز قد تُرِك، والمعنى حينئذٍ: فعِبْ به ما يؤدّي إلى مكروهِه والإساءة به. وإزاء ذلك أشار ابن الأنباريّ – وهو ما أوافقه فيه- إلى أنَّ هذا القولَ ضعيفٌ من جهة النَّحو(الصَّرْف)؛ والسبب أنَّ: فَعْلَة من السوء: سَوْءَة، وليست: سَأية(ينظر: ابن منظور، د.ت، مادة "س.و.أ"). وفي هذا ما يمكن أنْ يكون ردًّا على مخاطَبٍ مُفتَرَضٍ يرى أنَّ (الكلام كلَّه حول آية والساية خارجٌ عن قصْد هذا البحث)، فالحقيقة- كما يرى الباحثون الثلاثة- أنَّه في صُلب البحث؛ من مُنطلق القول بحذف الهمزة لغير إعلال في أحد القولين.

ولمَّا كان تضعيف ابن الأنباريّ رأي (اليماميّ) على نحو ما سبق بحجة أنَّ فَعْلَة من السُّوء: سَوْءَة، وليست: سَأية، فقد أشار إلى أنَّ غير (اليماميّ) قد صرَّح بأنَّ معنى قول النَّاس:(ضرب فلان على فلان ساية) هو: جعَل لِمَا يريد أنْ يفعلَه به طريقًا. وبذلك تكون(السَّاية) بزنة فَعْلَة، من سوَّيتُ.

وتفسير ذلك أنَّ الأصل فيها: سَوْية، فلمَّا اجتمعت الياء والواو، والسَّابق ساكن جعلوها ياء مشدَّدة، ثُم استثقلوا التَّشديد، فأتبعوه ما قبله، فقالوا: سَاية، قياسًا على دينار وديوان وقيراط، والأصل فيهن: دِنَّار ودِوَّان وقِرَّاط، فلمَّا استثقل العربُ التَّشديد، أتبعُوه الكسرة التي قبله، فكانت الياء، فقيل(دينار وديوان وقيراط).

وقد لجأ ابن الأنباريّ إلى إقامة الدليل على ذلك بأنَّ العرب إذا أرادت الجمع قالوا: دنانير ودواوين وقراريط، ولا يقولون: دياوين ولا ديانير، ويؤيّد ذلك ما قاله المبرد:" وَقوم من الْعَرَب إِذا وَقع التَّضْعِيف أَبدلوا الياءَ من الثَّانِي لئَلاَّ يلتقي حرفان من جِنس وَاحِد؛ لأَنَّ الكسرة بعض الياءِ وأَنَّ الياءَ تَغلِب

على الْوَاو رَابِعَة فَمَا فَوْقهَا حتَّى تصيّرها يَاء لَا يكون إِلاَّ ذَلِك وَقد مضى هَذَا، وَذَلِكَ قَوْلهم فِي تقضَّضت تقضَّيت وَفِي أمللت أمليت وَكَذَلِكَ تسرّيت فِي تسرّرت وَالدَّلِيل على أَنَّ هَذَا إِنَّما أُبدل لاستثقال التَّضْعِيف قولُك دِينَار وقيراط والأَصل دِنَّار وقِرَّاط، فأبدلت الياءَ للكسرة فلمَّا فرَّقت بَين المضاعفين رَجَعَ الأَصل فَقلت دَنَانِير وقراريط وقُرَيْرِيط"(المبرد، 1963، 246/1، وينظر: ابن الوراق، 1999، ص 418، والثمانيني، 1999، ص 316). وفي كلّ ما سبق ما يشكِّلُ ردًّا على على مخاطَبٍ مُفتَرَضٍ أيضًا يرى أنَّ (الكلام عن (دينار) ونحوها، مطوَّل ولا داعي له)، فالحقيقة أنَّه يأتي في إطار شرْح تدليل ابن الأنباري على أنَّه لمَّا اجتمعت الياء والواو، والسَّابق ساكن جعلوها ياءً مشدَّدة، ثُم استثقلوا التَّشديد، فأتبعوه، فقالوا: سَاية، قياسًا على دينار وديوان وقيراط).

وهو الأمر نفسُه في كلمة (آية) التي أشار (الفرَّاء) إلى أنَّ وَزْنها من الفِعْل: فَعْلة، فأصلُها :أَيَة، فاستثقلوا التَّشديد، فأتبعوه الفتحة التي قبله. أمَّا الخليل وأصحابه، فقد صرَّحوا بأنَّ وزن(آية) من الفعل :فَعَلة، وأصلها أَيِيَة، ثُمَّ جُعِلَت الياء الأولى ألفًا؛ بسبب تحرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها. وفي الأمر نفسِه قال الكسائيُّ: إنَّ آية، وزنُها من الفعل: فاعِلة، من جهة أنَّ الأصل فيها (آيِيَةٌ) بكسر الياء الأولى وفَتْحِ الثَّاني، على وزن: ضَارِبة؛ ومن ثَمَّ وجب إدغام الياءين، فصارت (آيَة)، على وزنِ (دابَّة وخاصَّة)، وهو ما أوجد نوعًا من الاستثقال، فكان التَّخفيف بحَذْفِ إحدى الياءين، وكلُّ ذلك صرح به صاحب الارتشاف أيضًا حيث عرْضُه رأي الخليل والفرَّاء والكسائيّ (أبو حيان الأندلسي، 1988، 300/1- 301)، وينظر: الثمانيني، 1999، ص 522، والأصفهاني، 1412هـ، ص 103). وفي كلّ ذلك ما يدحضُ قول (اليمامي)، ويؤيِّد قول ابن الأنباريّ المتكِّئ على رأي الخليل والفرَّاء والكسائيّ؛ ومن ثَمَّ فالأصل فيها: سَوْية، فلمَّا اجتمعت الياء والواو، والسَّابق ساكن جعلوها ياءً مشدَّدة، ثُم استثقلوا التَّشديد، فأتبعوه ما قبله، فقالوا: سَاية؛ ومن ثَمَّ كان معنى قول النَّاس:(ضرب فلان على فلان ساية) هو: جعَل لِمَا يريد أنْ يفعلَه به طريقًا. وبذلك تكون(السَّاية) بزنة فَعْلَة، من سوَّيتُ.

المطلب الثَّاني: حَذْف الهمزة لامًا مع نَقْلِ الحرف إلى التَّشبيه بالتقاضي والتَّداعي:

جاء ذلك في حديث ابن الأنباريّ عن قولهم:" يُصيبُ وما يدري ويُخْطئ وما درى"، فقال:"قال أبو بكر: قال اللُّغويون: الصَّواب وما تتكلم به العرب: يُصيبُ وما يدري، ويُخطئ ما درى، أي: ما ختل، من قولهم: دَرَيتُ الظِّبَاءَ أَدْرِيها دَرْيًا: إذا خَتَلْتها. ومن هذا قولهم: قد داريتُ الرَّجل: إذا لاينتَه وختلتَه، أُداريه مُداراة... ويُقال:دارأتُ الرَّجل: إذا دافعته ونازعته. وقد تدارَؤا تدارؤًا، وادَّارؤا: إذا اختلفوا وتنازعوا، قال الله تبارك وتعالى:﴿إِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾(سورة البقرة، الآية 72). وقالت الحكماء:"لا تتعلَّموا العلم لثلاث، ولا تتركوه لثلاث: لا تتعلموه للتداري، ولا للتماري، وللتباهي، ولا تدَعُوه رغبةً عنه، ولا رضا بالجهل منه، ولا استحياء من التعلُّم له". فالتداري هو التنازعُ والتدافعُ، والأصل فيه: التدارئ، فتُرِكَ الهمز، ونُقِل الحرف إلى التَّشبيه بالتقاضي والتَّداعي""(ابن الأنباريّ، 1987، 2 / 195).

ففي هذا النص أشار ابن الأنباريّ إلى قول اللُّغويين: إنَّ الصَّواب في قول النَّاس:(يُصيبُ وما يدري ويُخْطئ وما درى) هو (يُصيبُ وما يدري، ويُخطئ ما درى)، ومعناه حينئذٍ: ما ختل، ثُم لجأ إلى الاشتقاق، فبيَّن أنَّه من قولهم: دَرَيتُ الظِّبَاءَ أَدْرِيها دَرْيًا: إذا خَتَلْتها. وهناك أصلٌ آخر بالهمز، فيقال: دارأتُ الرَّجل: إذا دافعته ونازعته.، واستشهد على ذلك بالقرآن الكريم وقول العرب الحكماء السَّابق في النَّص، ذلك القول الذي أشار من خلاله إلى أنَّ الأصل في (التداري) أن يكون مهموز الآخر(التدارئ)، ثُمَّ حُذِفَت الهمزة، ولمَّا حُذِفَت الهمزة وكان ما قبلها مكسورًا أُشبعت الكسرة، فنشأ عنها حرف الياء، كما هو الحال في كل اسم منقوص حيث وجود الياء المكسور ما قبلها، نحو (التَّقاضِي) و(التَّداعي)، وهو ما قال به صاحب مجاز القرآن (أبو عبيدة، 1381هـ، 45/1)، والزبيدي أيضًا مع اختلاف الأصل حيث قال الزبيدي:"والتَّدارِي أَصلُه التَّدارُؤُ، تُرِك الهمزُ ونُقِل إِلى التَّشْبِيه بالتَّقَاضِي والتَّدَاعِي" (الزَّبيدي، 2001، 225/1، مادة "د.ر.أ، وينظر: ابن منظور، د.ت، "د.ر.أ)؛ ومن ثَمَّ بان أنَّ (التداري) الذي أصله (التَّدارئ) بمعنى التنازع، قال ابن منظورٍ أيضًا:"والمُدارأَةُ :المُخالفةُ والمُدافَعَةُ .يُقَالُ: فُلَانٌ لَا يُدارِئُ وَلَا يُمارِي؛ وَفِي الْحَدِيثِ: كَانَ لَا يُداري وَلَا يُمارِي، أَي لَا يُشاغِبُ وَلَا يُخالِفُ، وَهُوَ مَهْمُوزٌ، وَرُوِيَ فِي الْحَدِيثِ غَيْرَ مَهْمُوزٍ لِيُزاوِجَ يُمارِي. وأَما المُدارأَة فِي حُسْنِ الخُلُق والمُعاشَرة فَإِنَّ ابْنَ الأَحمر يَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ. يُقَالُ: دَارَأْتُه مدارأَةً ودارَيْتُه إِذَا اتَّقيتَه ولايَنْتَه. قَالَ أَبو مَنْصُورٍ: مَنْ هَمَزَ، فَمَعْنَاهُ الاتّقاءُ لشَرِّه، وَمَنْ لَمْ يَهْمِزْ جَعَلَهُ مِنْ دَرَيْتُ بِمَعْنَى خَتَلْتُ؛ وَفِي حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شَرِيكي، فكانَ خَيْرَ شَرِيكٍ لَا يُدارِئُ وَلَا يُمارِي" (ابن منظور، د.ت، مادة"د.ر.أ).

المطلب الثَّالث: حَذْف الهمزة وتحويل حركتها إلى الساكن قبلها:

جاء ذلك في حديثه عن قولهم:"قد استلم الحجر"، فقال:" قال أبو بكر: معناه: قد أخذه، ومسَّه بيده، ووزن "استلم": افْتعل، من السَّلمة، والسَّلَمة: الحجر والصَّخرة...ويكون "استلم": افْتعل، من "المسالمة"، يُرادُ به: أَخْذُ الحجر، وضمُّه إليه، وفَعَل به مثل ما يفعل المسالم بمَن يسالمُه. ويكون "استلم": استفعل، من "اللأمة"، واللأمة السلاح. يُرادُ به: حصَّن نفسه بمسِّ الحجر وأخذه من عذاب الله؛ لأنَّ السِّلاح إنما يُلبس ليُمتنع به من الأعداء، ويُحصَّنَ به البدنُ ممَّا لعلَّه يصيبه من السِّلاح...والأصل في "استلم" على هذا المعنى الثالث: اسْتَلْأَمَ، فحوَّلُوا فتحة الهمزة إلى اللَّام، وأسقطوا الهمزة، كما قالوا: خابية، بلا همزةٍ، وأصلها: خابئة؛ لأنَّها "فاعلة" من خبأت"، وكما قالوا: النبيّ، بلا همزٍ، وأصله: النبيء بالهمز؛ لأنه من: أنبأ عن الله إنباءً.

وأخبرنا أبو العباس عن سلمة عن الفرَّاء قال: يُقال: استلمتُ الحجر، واستلأمته، بالهمز، وبترْكِ الهمْز. فمن قال: هو"استفعل" من "اللأمة"، قال:

الهمز فيه هو الأصل، وترْكُ الهَمْز تخفيفٌ واختصار، ومَن قال: هو "افتعل" من "السَّلمة" و"المُسالمة"، قال: ترْكُ الهمز هو الصَّحيح المعروف، والهمز شاذٌّ قليل، يغلط فيه قومٌ من العرب، فيلحق بحروف همزوها ولا أصل لها في الهَمْز. منها قولهم: لبأتُ بالحج، والصَّحيح: لَبَّيت. وكذلك: حلَّأتُ السَّويق، ورثأت الميت، واستنشأتُ الرّيح، الصَّحيح: استنشيت، وحلَّيتُ، ورثيتُ. وقرأ الحسن: ﴿ وَلَا أَدْرَاتكُم بِهِ﴾، فله مذهبان: أحدهما: ولا أَدْرأْتُكم، على الغلط في همْز ما ليس أصلُه الهمْز، فلُيِّنَت الهمزة، فأُبدِلَت الألف منها. والمذهب الآخر: أنْ يكون الأصل فيه: ولا أدريتكم، فجُعِلَت الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، على لغة مَنْ يجعل كلَّ ياءٍ ساكنةٍ قبلها فتحة ألفا، فيقول: السَّلام علاكم، يريد: عليكم، ويقول في تصغير "دابة": دُوابة، والأصل: دُوَيْبَة"(ابن الأنباريّ، 1987، 2 / 168-169).

فمن خلال هذا النَّصّ يتَّضح أنَّ ابن الأنباريّ قد فسَّر قول النَّاس:(قد استلم الحجر) بثلاثة معانٍ، تدور حول أخْذِ الحجر ومَسِّه باليد أو المسالمة، بمعنى ضَمّ الحجر أو يكون من اللأمة"، واللأمة السِّلاح، وحينئذٍ يُرادُ به: حصَّن نفسه بمسّ الحجر وأخْذِه من عذاب الله؛ لأنَّ السِّلاح إنَّما يُلبس ليُمْتَنَعَ به من الأعداء، ويُحصَّنَ به البدنُ مِمَّا لعلَّه يصيبه من السِّلاح. وفي المعنيين الأوَّل والثَّاني وزْنه (افْتعل)، فتكون السِّين واللَّام والميم أصولًا؛ ومن ثَمَّ فالهمزة والتَّاء حرفان زائدان، فهو ثلاثيٌّ مزيدٌ بحرفين. أمَّا في الأخير، فوزْنُه (اسْتفعل)؛ ومن ثَمَّ تكون الألف والسِّين والتَّاء زوائد. ثُم أشار إلى أنَّ الأصل في "استلم" على هذا المعنى الثَّالث: اسْتَلْأَمَ، بتحويل فتحة الهمزة إلى اللَّام، وحذْف الهمزة، وأنَّ نظير ذلك كلمة: خابية، بلا همزةٍ، فأصْلُها: خابئة؛ لأنَّها "فاعلة" من خبأت"، وكما قالوا: النبيّ، بلا همزٍ، وأصلُه: النبئ بالهمز؛ لأنَّه من: أنبأ عن الله إنباءً، والعلة في تَرْك الهمزة التَّخفيفُ والاختصارُ، رغم وصْفه بالشذوذ والغلط عند مَن قال بأنَّه على وزن (افتعل)، كما نُقِل عن الفرَّاء عن ثعلب.

والجدير بالذِّكر أنَّ كلام ابن الأنباريّ هو ما صرَّح به أبو منصور الأزهريّ، مع زيادةٍ في المعنى حيث الدلالةُ على الاجتماع، وذلك حيث قولُه" واستلامُ الحجر يجوز أنْ يكون افتعالًا من السَّلام وهو التَّحية. كأنَّه إذا استلمه اقترأ منه السَّلام وهو التَّحية، فتبرَّك به، وهذا كما يُقال: لا بدَّ لِمَن لا خادم له أنْ يختدم، أي يخدم نفسَه. وأهل اليمن يسمون الرُّكن الأسود "المُحَيَّا"، وهذا يدلُّ على أنَّ استلامه مِنَ السَّلام الذي هو التَّحية. وكان القُتَيْبِيُّ يذهب باستلام الحجر إلى السِّلام وهي الحجارة، واحدتها سَلِمَةٌ، واستلمتُ الحجر إذا لمسته، كما يقال: اكتحلت إذا أخذتُ من الكُحْل، وادَّهنتُ: إذا أخذتُ من الدهن. وسمعت المنذريّ يحكي عن ثعلب عن ابن الأعرابيّ قال: الاستلام أصله استَلأَم- مهموز- وأصلُه من "المَلأَمَة": وهو الاجتماع. وقال الشافعيُّ- رحمه الله- :"استلام الرُّكن باليد وإنَّما يستلم اليمانيَّ، ولا يقبِّلُه، ويقبِّلُ الأسود". واستلامه اليمانيَّ كأنَّه يسلِّم بيده عليه إذا صافحه. "وقول الشافعيّ - رحمه الله - دليلٌ على القول الأوَّل وهو الذي أختاره"(الأزهريّ، 1991، ص 265- 266)، وهو ما يتَّضح من خلاله ترجيحُ كونِ (افتعل) دالًّا على التَّحية التي هي عنوان المُسالمة.

وفي إطار تدليل ابن الأنباريّ على ما أشار إليه كان ما نقله عن الفرَّاء- وهو ما لم أجده عنده، لكنَّه نُقل عن ابن السكّيت وابن الأعرابي (المناوي، 1972، 527/1، والولوي، 1426-1436هـ، 159/31)- أنَّه يُقال: استلمت الحجر، واستلأمته، بالهمز، وبتَرْك الهمز.

ولم يكتفِ ابن الأنباريّ بذلك، بل لجأ إلى تعليل ما سبق من أوجه، فأشار-فيما نقله عن الفرَّاء عن ثعلب- إلى أنَّ مَن قال: هو"استفعل" من "اللأمة"، التي هي السِّلاح، قال: الهمز فيه هو الأصل، وتَرْكُ الهَمْز تخفيفٌ واختصار. ومَن قال: هو "افتعل" من "السَّلمة" و"المُسالمة"، قال: ترْكُ الهمز هو الصَّحيح المعروف، والهمْز شاذٌّ قليلٌ، يغلط فيه قومٌ من العرب، فيلحق بكلماتٍ همزوها ولا أصل لها في الهَمْز. منها قولهم: لبأتُ بالحج، والصَّحيح: لَبَّيت. وكذلك: حلَّأْتُ السَّويق (الإبل)، وفيه قال ابن فارس:" وَالْأَصْلُ الثَّالثُ: وَهُوَ تَنْحِيَةُ الشَّيْءِ، يُقَالُ حَلَّأْتُ الْإِبِلَ عَنِ الْمَاءِ، إِذَا طَرَدْتَهَا عَنْه. قَالَ: مُحَلَّإٍ عَنْ سَبِيلِ الْمَاءِ مَطْرُودِ"(ابن فارس، 1979، 95/2)، ويُقال أيضًا: رثأتُ الميت، واستنشأتُ الرّيح، والصَّحيح: استنشيت، وحلَّيتُ، ورثيتُ. وقرأ الحسن:﴿وَلَا أَدْرَأتكُم بِهِ﴾ (سورة يونس، الآية 16)، فله مذهبان: أحدهما: ولا أَدْرأْتُكم، على الغلط في همْز ما ليس أصله الهَمْز، فلُيِّنَت الهمزة، فأُبدِلَت الألف منها. والمذهب الآخر: أنْ يكون الأصل فيه: ولا أدريتكم، فجُعِلَت الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، على لغة مَنْ يجعل كلَّ ياءٍ ساكنةٍ قبلها فتحة ألفًا، فيقول: السَّلام علاكم، يريد: عليكم، ويقول في تصغير "دابة": دُوابة، والأصل: دُوَيْبَة (الفراء، 1980، 459/1، 96/2، وغالب، 1988، ص 22- 23)2.

وإزاء كلّ ما تقدَّم أرى أنَّ الهمز ليس بخطأ، فهو من لغات العرب التي قد يكون استقراءُ مَنْ خطَّأَهُ استقراءً ناقصًا، ودليل ذلك قول صاحب التَّعليق على الموطّأ:"ويُقَالُ :اسْتَلَمْتُ الحَجَرَ واسْتَلأَمْتُهُ لُغَتَانِ: قَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيّينَ: الهَمْزُ غَلَطٌ وشُذُوذ؛ لأنَّ افْتَعَلْتُ من السَّلِمَةِ وَهِيَ الصَّخْرَةُ والجَمْعُ سِلامٌ .وقَالَ بَعْضُهم: لَيسَ الهَمْزُ بِغَلَطٍ؛ لكِنَّهُ مِمَّا زِيدَتِ الهَمْزَة فيه وَسَطًا كَقَوْلِهِمْ :شَأْمَلٌ وشَمْأَلٌ، وَهُمْ يَقُوْلُوْنَ في تَصْرِيفِ فِعْلِهِ شَمِلَتِ الرِّيحُ تَشمَلُ فَلَا يَهْمُزُوْنَ. وَقَالَ بَعْضهُمْ: اسْتَلأَمْتُ اسْتفعَلْتُ مِنْ لأمْتُ بَينَهُمَا: إِذَا جَمَعْتُ، أَرَادُوا بِذلِكَ اجْتِمَاعَ الكَفِّ مَعَ الشَّيءِ المَلْمُوْسِ، فالهَمْزَةُ عَلَى هَذَا أَصْلٌ، والسِّينُ زَائِدَةٌ، وَفِي الأَوَّلِ أَصْلٌ؛ لأنَّهَا فَاءُ الفِعْلِ؛ إِذْ وَزْنُهَا افْتَعَلْتُ قَالهُ ابنُ الأَعْرَابِي"(الوقشي الأندلسي، 2001، 377/1).

(2) ينظر: د. علي ناصر غالب في بحثه(موقف الفراء من القراءات القرآنية) عن تردُّد الفراء في بعض القراءات وأنَّه لم يرفض قراءة الحسن البصريّ رفضًا قاطعًا أوّل الأمر، بل تدرَّج بأنْ تكون قراءة الحسن موافقةً إحدى اللهجات أو يكون ذلك بسببٍ من تفاصح الحسن، ويعود الفرَّاء في موضع آخر فيما بعد؛ ليطعن في القراءة، وبعدها ممَّا يُرفض من القراءة. ثم يشير الدكتور غالب إلى أنَّ قراءة الحسن قد تمثِّل ميله إلى تحقيق الهمز جريًا على منهج طائفةٍ من اللَّهجات العربية القديمة التي جنحت إلى الهمْز.

وفي كلّ ما تقدَّم ما يشيرُ إلى أنَّ جواز حَذْف الهمزةِ وتحويل حركتها إلى السَّاكن قبلها في بعض الكلمات من كلام النَّاس متداولٌ بين النَّاس، فهي ظاهرةٌ لا تُنكر بدليل القراءات القرآنية، وكلام العرب، على نحو ما سبق؛ وذلك في إطار العلاقة بين الصَّرف والاشتقاق.

ومثال تداول حذْف الهمزة في كلام النَّاس أيضًا ما جاء في تعليق ابن الأنباريّ على قولهم:"هو من الملائكة"، فقال: "قال أبو بكر: الملائكة سُميت ملائكة؛ لتبليغها رسائل الله- عزَّ وجلَّ- إلى أنبيائه صلوات الله عليهم... ويُقالُ: أَلِكْنِي إلى فلان، يُرادُ به: أرسلني، وللاثنين، والجمع:أَلِكاني، وأَلِكوني، وأَلِكيني، وأَلِكاني، وأَلِكْنَني. والأصل في أَلِكني: أَلْئِكْني، فحُوِّلت كسرة الهمزة إلى اللَّام، وأُسقِطَت الهمزة، قال الشَّاعر: (من المتقارب)

أَلِكْني إليها وخيرُ الرَّسو ... لِ أَعْلَمُهُمْ بنواحي الخَبَرْ

ومَن بنى على "الأَلوك"، قال: أصل"أَلِكْني": أَأْلِكْني، فحَذْفت الهمزة الثانية تخفيفًا"(ابن الأنباريّ، 1987، 2/255- 256).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ إشارة ابن الأنباريّ إلى أنَّ سبب تسمية الملائكة بهذا الاسم تبليغُهم رسائل الله- عزَّ وجلَّ- إلى أنبيائه صلوات الله عليهم؛ ومن ثَمَّ قيل: أَلِكْنِي إلى فلان، بمعنى: أَرْسِلْنِي، ومع الاثنين يُقال: أَلِكاني، ومع الجمْع يُقال: أَلِكوني، ومع المفردة المخاطبة يُقال: أَلِكيني، وهكذا. وكلُّ ذلك أصلُه بالهمزة بعد اللَّام، فأَصْلُ (أَلِكني) هو (أَلْئِكْني) ثُم حُوِّلَت كسرةُ الهمزة إلى اللَّام، وحُذِفَت الهمزة، وهو ما عليه قول أبي ذؤيبٍ الهذليّ في نصّ ابن الأنباريّ (الهذلي، 2014، ص 76).

وفكرة حَذْفِ الهمزة هي نفسُها لدى مَن بنَى على أنَّ الأصلَ (الأَلُوك) مع عدم النَّقْل؛ ومن ثَمَّ كان أصْلُ (أَلِكْني) هو (أَأْلِكْني)، بحذف الهمزة الثَّانية تخفيفًا، وهو ما يتضمنه نصُّ ابن منظورٍ حيثُ قولُه:"وقد لاكه يلوكُه لوكًا. وما ذاق لواكا أي ما يُلاكُ. ويقال: ما لُكْتُ عنده لواكا أي مضاغًا. ولُكْتُ الشَّئَ في فمِي ألوكُه إذا علكتُه، وقد لاك الفرسُ اللِّجام. وفلان يلوكُ أعراضَ النَّاس أي يقع فيهم. وفي الحديث: فإذا هي في فِيهِ يلوكُها أي يمضغُها. واللَّوك: إدارة الشَّئ في الفم. وقول الشُّعراء أَلِكْني إلى فلان يريدون كُن رسولي وتحمَّل رسالتي إليه، وقد أكثروا في هذا اللَّفظ، قال عبد بني الحسحاس:(من الطَّويل)

أَلِكني إليها عَمْرَكَ اللهَ يا فتى *** بآيةِ ما جاءَتْ إلينا تَهَادِيا

وقال أبو ذؤيب الهذلي:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وخَيْرُ الرَّسُو ***لِ أعْلَمُهم بِنَواحِي الخَبَرِ

قال: وقياسُه أنْ يُقالَ أَلاكه يليكه إلاكةً، قال: وقد حكي هذا عن أبي زيدٍ، وهو إنْ كان من الأَلُوك في المعنى وهو الرِّسالة فليس منه في اللَّفظ؛ لأن الأَلُوك فعُول والهمزة فاء الفعل، إلَّا أنْ يكون مقلوبًا أو على التَّوهُّم. قال ابن برّي: وأَلِكْني من آلك إذا أَرْسَل، وأَصْلُه أَأْلِكني ثُمَّ أُخِّرت الهمزةُ بعد اللَّام فصار أَلْئِكْني، ثُمَّ خُفِّفَت الهمزة بأنْ نُقِلَتْ حركتُها على اللَّام، وحُذِفَت كما فُعِلَ بمَلِك وأصله مَأْلك ثمَّ مَلْأك ثُمَّ ملك، قال: وحقُّ هذا أنْ يكون في فصل أَلَك، لا فصل لَوك، وقد ذكرنا نحن هناك أكثر هذا الباب"(ابن منظور، د.ت، "ل.أ.ك).

وهو ما دار في كثيرٍ من كتب التُّراث وكتب المحدثين، كما هو الحال عند ابن فارس، وابن جني، والقيسي، والاستراباذي، وغيرهم(ابن فارس، 1979، (أ.ل.ك) 1/132- 133، وابن جني، 1988، 81/2، 3/ 277، والقيسي، 1987، 402/1، والإستراباذي، 1975، 288/4، وجبل، 2010، "أ.ل.ك، ل.أ.ك).

ولمَّا كان الموضعُ ليس موضعَ تفصيلٍ فإنني أشير إلى قول الدكتور إبراهيم أنيس:"هذا تعبيرٌ قديمٌ ورد في شواهدَ شعريةٍ لا تقبل الشَّكَّ. وتوقف القدماء من اللُّغويين إزاءَه طويلًا، يحاولون تأصيلَه وتفسيرَ معناه. فنراهم من حيث تأصيلُ المادة اللُّغوية فريقين، منهم مَن يذهب إلى أنَّ التَّعبير"أَلِكني" مستمدٌّ من الجذر "ألك"، وآخرون يؤكِّدون أنَّه من "لأك"، وكلا الفعلين الثلاثيين بمعنى أرسَل أو تحمَّل رسالةً... ولا نتصور... أن تعبيرًا قديمًا مثل "أَلِكني" يكون مشتقًّا إلَّا من الأصل "لأك"، ونؤثِر أنْ تكون "أَلِكني" أصلها "ألِكني" لا غير... والتَّأصيل الواضح الذي ينطبق على كلّ الشَّواهد المروية، دون تعسُّفٍ أنْ يُقال: إنَّ الثُّلاثيَّ "لأك" ومعناه أرسل قد زِيدت عليه الهمزةُ فأصبح "أَلْأَك" بمعنى جعله يرسل. وذلك مثلُ الثلاثيّ "دخل" حين تلحقه الهمزة، فيصبح "أدخل"، لا يُتصور سوى أنْ يُقال في: "أدخله الدَّار"، جعله يدخل الدَّار، ويكون الأمرُ منه "أَدْخِلْنِي الدَّار"؛ أي: اجْعلني أدخل الدَّار. وعليه فالثلاثيُّ "لأك" بمعنى أرسل حين يصبح "أَلْأَكَ" يكون معناه جعله يرسل. ولم ينحدر إلينا من استعمالات هذا الفعل المزيد بالهمزة سوى فِعل الأمر في التعبير "أَلِكْنِي"، فلم يرد له في الشَّواهد المروية ماضٍ ولا مضارع. وتؤكِّد لنا هذه الظَّاهرة أنَّ التَّعبير قديمٌ متوغلٌ في القِدم. فلم يبقَ من آثاره إلَّا الأمرُ في صورة أَلِكْنِي التي يكون معناها اجْعلني أُرْسِل. ولا نشكُّ إذن في أنَّ أَلِكْنِي أصلها "أَلْئِكْنِي"، فلما نُقِلَت حركة الهمزة إلى السَّاكن قبلها، وقُلِبَت الهمزة إلى حرف مدٍّ مناسبٍ لحركة ما قبلها، كان مُقتضى ذلك أنْ يُصبح "أَلِيكْنِي"، فحُذِفَت ياءُ المدِّ، ولم يكن من الممكن بقاؤها؛ لأنَّ الحرف الذي بعدها ساكنٌ؛ ومن ثَمَّ صار "أَلِكْنِي" وهو التَّعبير المرويّ. والفعل "أَلِكْنِي" قد يتعدى بنفسِه، أي اجعلني أرسل إليها السَّلامَ، وقد يتعدى بالباء، على أساس تضمُّنه معنى "بعث"، أي اجعلني أبعث إليها بالسَّلام. ولا غرابة لذلك أنْ يَرِد التعبيرُ "أَلِكْنِي" في شواهده مرةً "أَلِكْنِي إليها السَّلام"، وأُخرى " أَلِكْنِي إليها بالسَّلام"(أنيس، 1973، ص 7-12)، وفي كلّ ما سبق ما يؤيد حذْف الهمزة وحدَها أو حذفها مع تحويل حركتها في المتداول من كلام النَّاس، وفيه كفايةٌ مراعاةً لمقتضى الحال.

المبحث الثَّاني: حَذْف غير الهمزة: ماهِيَتُه وغاياتُه

جاء الحديث عن التصرُّف في بنية الكلمة من خلال كلام النَّاس لدى ابن الأنباريّ، حيث حذْف غير الهمزة في عدة مواضع، فقد أُشير إلى حَذْف

الألف من (أناءة)، والقول بحَذْف إحدى التَّاءين أو بعدم الحذف في (تَفَاعَلُ)، وحَذْف حرفٍ صحيح في المصغَّر المنسوب، وأُشيرَ أيضًا إلى الحذف للتَّرخيم، وحَذْف لام الكلمة ياءً أو غير ياءٍ. أمَّا عن كون اللام ياءً فقد كان في (تُعطِ) والأصل تُعطي، فاكتفى بالكسر من الياء"(ابن الأنباريّ، 1987، 80/2). وأمَّا عن حَذْف اللام التي ليست بياء من الكلمة، فقد جاء ذلك في حديثه عن قولهم:"يقينًا بين كلّ حاذفٍ وقاذفٍ"، فقال:" قال أبو بكر: الحاذف: الذي يحَذِفُ بالعصا، والقاذف: الذي يقذف بالحجارة. قال الفرَّاء: يُقالُ: بين كلّ حاذفٍ وقاذِف، وبين كلّ حاذٍ وقاذف، بحَذْف الفاء من الحاذف"(ابن الأنباريّ، 1987، 90/2). ولمَّا كان المقام يضيق بعرْض كلّ هذا ومناقشته، فإنَّني سأكتفي بالآتي:

المطلب الأوَّل: حَذْف الألف من (أناءة):

جاء هذا الضَّرب من الحذف في بنية الكلمة في حديثه عن قولهم:" أفعلُ كذا على ما يسوءُه وينوءُه، فقال:"قال أبو بكر: معناه: على ما يسوءُه ويميلُه ويثقله، قال الله –عزَّ وجلَّ-:﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾(سورة القصص، الآية 76)، فمعناه: وإنَّ مفاتحه لتُنِيءُ العُصبة، أي: تثقلهم وتميلهم، فلمَّا دخلت الباء في العصبة، انفتحت التَّاء، كما تقول: هو يَذهب بالأبصار، وهو يُذْهِبُ الأبصار، قال الفرَّاء: أنشدني بعض العرب في صفة قوسٍ:(من الرجز)

حتَّى إذا ما التأَمَتْ مواصِلُهْ
وناءَ في شِقّ الشِّمالِ كاهِلُهْ

يعني الرَّامي، وأنَّه لمَّا أخذ القوس ونزعَ مال عليها. وقال الفرَّاء: إنَّما حَذْفوا الألف، فقالوا: على ما ساءه وناءه، ولم يقولوا: ساءه وأناءه؛ ليزدوج الكلام، فيكون: ناء، على مثال: ساء، كما قالوا: أكلتُ طعامًا فهنأني ومرأني، فلم يأتوا بالألف في: أمرأني؛ ليزدوج مع "هنأني". ولو أفردوه، لأدخلوا فيه الألف، فقالوا: أمرأني الطعام، ولا يقولون: مرأني"(ابن الأنباريّ، 1987، 1/ 463).

وهو ما يتَّضح من خلاله لجوء ابن الأنباريّ في بيانه كلام النَّاس إلى تصريح الفرَّاء بحذف الألف من كلمة (أناءه) بسبب مراعاة ازدواج الكلام، بحيث يكون (ناء) على وزن (ساء)، وهو ما حدث في قولهم:(أكلتُ طعامًا فهنأني ومرأني)، حيث حُذِفت الألف في (أمرأني) كي يزدوج (مرأنِي) مع (هنَأني)، ودليل ذلك أنَّه لو أتي في جملة لقيل:(أمرأني الطعام)، ومن ثَمَّ فإنَّه من غير الصَّحيح أنْ يُقال: مرأني الطعام.

وهنا أُشير إلى أنَّ ازدواج الكلام يكون فيما اصطُلِحَ عليه بالإتباع والمزاوجة، "وكلاهما على وجهين :أحدهما: أنْ تكون كلمتان متواليتان على روِيٍّ واحدٍ. والوجه الآخر :أنْ يختلف الرَّوِيان، ثُمَّ تكون بعد ذلك على وجهين: أحدهما :أنْ تكون الكلمة الثَّانية ذاتَ معنًى معروفٍ، إلا أنَّها كالإتباع لِمَا قبلها، والآخر: أنْ تكون الثانيةُ غيرَ واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاق"(ابن فارس، 1947، ص 28)؛ ومن ثَمَّ يتبين لنا أنَّه كما يكون (ازدواج الكلام) سببًا في قَلْب الواو همزة، على نحو ما جاء لدى أبي بكر الأنباريّ في موضعٍ واحدٍ من (الزَّاهر)، في تناوُله قولَ النَّاس في التَّحيَّات:" حيَّاك اللهُ وبيَّاك"(تركي، 2023، ص 266- 274)، فإنَّه قد يكون سببًا في الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال تحقيقًا لجانبٍ لفظيّ، يتمثَّل في ازدواج الكلام؛ لإحداث نوعٍ من التَّخفيف اللَّفظيّ في الاستعمال أو التَّداول، والتَّخفيف كما هو معلوم" يُعدُّ مظهرًا من مظاهر تفسير وقوع الخروج على القياس في العربية، وهو مَبنيٌّ على الذَّوق الاستعمالي للُّغة"(عبس، 2020، ص 144، 147- 148)؛ ومن ثَمَّ كانت المشاكلة بين الألفاظ من مطلوبهم، على نحو ما أشار ابن يعيش (ابن يعيش، 1990، 64/9).

المطلب الثَّاني: بين القول بحَذْف إحدى التَّاءين أو بعدم الحذف في (تَفَاعَلُ):

جاء هذا الضرب من الحذف في بنية الكلمة في تناوُل ابن الأنباريّ قولهم:"زارني فلانٌ"، فقال:"قال أبو بكر: معناه: مال إليَّ، وهو مأخوذٌ من الزَّور، والزَّورُ: المَيلُ...وقال الله عزَّ وجلَّ:﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾ (سورة الكهف، لآية 17)، معناه: تمايل. وفي تزاور أربعةُ أوجهٍ: قرأ أهل الحرمين وعامة أهل البصرة:﴿ تَزَّاوَرُ﴾، بتشديد الزَّاي، وقرأ الكوفيون:﴿تَزَاوَرُ﴾، بتخفيف الزَّاي، وقرأ أبو رجاء:﴿ تَزْوَارُّ﴾، وقرأ قتادة:﴿ تَزْوَرُ﴾. فمن قرأ: تَزَّاور، أراد: تتزاور، فأدغم التَّاء في الزَّاي، فصارتا زايًا مُشدَّدة. ومن قرأ: تَزَاور، أراد تتزاور، فاستثقل الجمع بين تائين، فحَذَف إحداهما. ومَن قرأ: تَزْوارُّ، أخذه من ازوارّ يزوارُّ. ومن قرأ: تَزْوَرُّ أخذه من ازوَرَّ يزورُّ، على وزن: احمرَّ يحمرُّ...والذين قرأوا: تَزْوارُّ، جعلوه بمنزلة: تَحْمارُّ، وتَصْفارُّ"(ابن الأنباريّ، 1987، 1/ 261-262).

ففي تفسير كلام النَّاس استشهد ابن الأنباريّ بآية سورة الكهف حيث وجود أربع قراءاتٍ في (تَّزَاوَرُ) (الأزهري، 1991، 106/2- 107) يهمُّنا منها قراءة (تَزَاور)، التي فيها الحذف، بزنة (تَفَاعَلُ) فأصلُها (تتزاور)، ومن خلال هذا الأصل يُلاحظ وجود تائين، والجمع بين التَّائين ثقيل؛ بسبب التوالي الصَّوتيّ المكروه للمثلين؛ ومن ثَمَّ كان حذْفُ إحداهما تخفيفًا، فصارت (تَزَاورُ)؛ ومن ثَمَّ فهو أمرٌ اختياريٌّ، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، كما أشار سيبويه إلى ذلك (سيبويه، 1988، 474/4)، مع مراعاة الاختلاف بين البصريين والكوفيين حول كون المحذوف الأولى أو الثانية (ابن الأنباريّ، 2003، 534/2-535). وفي هذا الحذف قال ابن مالك:

وما بتاءين ابتُدي قد يُقتَصَرْ *** فيه على تا كَتَبَيَّنَ العِبَرْ

وهو ما ذيَّله الصبَّان بقوله:" الأصل تتبيَّنُ بتاءين، الأولى (تاء) المضارعة، والثانية (تاء تفعَّلَ)، وعلَّة الحذف، أنَّهُ لما ثقُلَ عليهم اجتماع المِثلين، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لِمَا يؤدِّي من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع؛ لذلك عدَلوا إلى التَّخفيف بحذف أحد التَّاءين، وهذا الحذف كثيرٌ جدًّا" (الصبَّان، د.ت، 4/ 493).

وفي كلِّ ما سبق ما يبرهن على أنَّ القول بحذف المتماثلين في بنية الكلمة قد يُسهم في تفسير المُتداول من كلام النَّاس، حيث برهن ابن الأنباريّ بما جاء في الآية الكريمة على كون (زارني) في قولهم: (زارني فلانٌ) بمعنى مال إليَّ، وهو مأخوذٌ من الزَّور، والزَّورُ: المَيلُ، على نحو ما جاء بالآية الكريمة التي قيل فيها بحذف التَّاء، وهو حذفٌ يمكن ربطُه بسياقه (مرامي، 2018، ص 47- 58)؛ ومن ثَمَّ فإنَّه بصدد الخلاف الدائر بين الكوفيين والبصريين أشيرُ إلى أنَّ الكوفيين يرون أنَّ المحذوف تاء المضارعة دون الأصلية؛ لأن الزَّائد أضعف من الأصليّ، والأصليُّ أقوى من الزَّائد، وذهب البصريون إلى أنَّ المحذوف منهما التَّاء الأصلية، دون تاء المضارعة؛ لأنَّ الزَّائدة دخلت لمعنًى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى؛ فلمَّا وجب حذْف إحداهما كان حذْف ما لم يدخل لمعنى أولى، وهنا أُرجِّح كون المحذوف التَّاء الثَّانية، مع الإبقاء على الأولى؛ لأنَّها جاءت لمعنى المضارعة، وهو ما يؤيّده الاستعمال حيث النَّظير اللُّغويّ في ثبوت التنوين في المنقوص والمقصور وحذْف حرف العلة منهما لالتقاء الساكنين وإن كان أصليًا فيهما، فدلَّ على أن حذْف التَّاء الأصلية أولى من الزَّائدة، على نحو ما ورد لدى أبي البركات في الإنصاف (ابن الأنباريّ، 1997، ص 413، وينظر: والغامدي، 1985، ص 132، والرويلي، 2008، ص 78- 79).

المطلب الثَّالث: حَذْف حرفٍ صحيح في المصغَّر المنسوب:

جاءت الإشارة إلى حذف حرف صحيح في المصغَّر المنسوب، في تعليق ابن الأنباريّ على قولهم: "لأنْ تسمعَ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أنْ تراه"، وهو ما دار في كتب التراث حول أنّ (أنْ) في هذا النَّحو، بمنزلةِ المثبت في اللَّفظ (الفارسي، 1988، ص 403)، فقال:" المُعَيْدِيُّ" تصغير "المَعْدِيّ"، وهو منسوبٌ إلى "معدّ"، والدَّالُ" مُخفَّفةٌ مكسورةٌ، وقومٌ يثقِّلون "الدال"، فيقولون: بالمُعيدِّيّ. فمن خفَّف "الدَّال" حَذْف "الدَّال" الأولى من "معدّ" تخفيفًا واختصارًا، ومن شدَّدها أخرج الحرف على أصله. وهذا يُضربُ مثلًا عند الرَّجل يبلُغكَ عنه أمرٌ جميلٌ، فإذا رأيتَه اقتحمته عينك"(ابن الأنباريّ، 1987، 2/235).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ هذا القول يُضربُ مثلًا عند الرَّجل يبلغك عنه أمرٌ جميلٌ، فإذا رأيته اقتحمته عينك، وهنا أشير إلى اختلاف روايته، قال الأزهريُّ:" وَسمعت المنذريّ يَقُول سَمِعت أَبَا الْهَيْثَم يَقُول: تسمع بالمعيديّ خير من أَن تراهُ. قَالَ: وَسمعت أَبَا طَالب يَقُول: الْكَلَام الْمُخْتَار: أَن تسمع بالمعيديّ خير من أَن تراهُ. قَالَ وَبَعْضهمْ يَقُولُ: تسمع بالميعدي لَا أَن تراهُ. وَإِن شِئْت قلت: لِأَن تسمع بالمعيدي خير من أَن تراهُ (الأزهري،2001، 2/ 155، مادة "ع. د. م"، باب العين والدَّال مع الميم، وينظر: ص 221- 222).

والملاحَظُ أنَّ ابن الأنباريّ قد أشار إلى أنَّ (المُعَيْدِيُّ) تصغير "المَعْدِيّ"، بضمِّ أوله وزيادة ياء التَّصغير السَّاكنة بعد الحرف الثَّاني، ولم يكتفِ بذلك، بل صرَّح في شرحه بأنَّ ثَمَّة تداولًا للمثَل بتثقيل الدَّال، فيقولون: (بالمُعيدِّيَ)، بإخراج الحرف على أصله. قال الأزهريُّ "قَالَ أَبُو عبيد: كَانَ الكسائيُّ يرى التَّشْدِيد فِي الدَّال فَيَقُول المعَيدّيّ. وَيَقُول: إِنَّمَا هُوَ تَصْغِير رجُل مَنْسُوب إِلَى مَعدّ، يُضْرب مثلا لمَن خَبَرُه خيرٌ من مَرْآته ((الأزهري،2001، 2/ 155، مادة "ع. د. م"، باب العين والدَّال مع الميم، وينظر: سيبويه، 1988، 4/44).

ولمَّا كان ابن الأنباريّ قد أشار إلى أنَّه منسوبٌ إلى (مَعدِ) بالدَّال المُخففة المكسورة؛ لعلة التَّخفيف والاختصار، وأنَّ الكسائيُّ كان يرى التَّشْدِيد فِي الدَّال، على نحو ما سبق في كلام الأزهريّ، فإنَّه تجدر الإشارة إلى قول الأزهريّ أيضًا:" وَكَانَ غير الْكسَائي يرى تَخْفِيف الدَّال ويشدّد يَاء النِّسْبَة مَعَ يَاء التَّصغير. وَقَالَ ابْن السِّكِّيت: يُقَال فِي مثل: تسمع بالمُعَيدِيّ لَا أَن تراهُ. وَهُوَ تَصْغِير مَعَدّيّ، إِلَّا أَنه إِذا اجتمعَتْ تشديدة الْحَرْف وتشديدة يَاء النِّسْبَة مَعَ يَاء التصغير خَفَّفت تشديدةُ الْحَرْف" (الأزهري،2001، 2/ 155، مادة "ع. د. م"، باب العين والدَّال مع الميم، وينظر: الزبيدي، 2001، "ع.د.د" 8/ 360- 363، والغامدي، 1985، ص 125-126).

ويؤيّد ذلك أيضًا قول الهرويّ:"وتقول: تسمع بالمعيديّ لا أنْ تراه، وإن شئت لأنْ تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه. قال ابن السِّكِّيت: تأويل "تسمع بالمعيديّ لا أنْ تراه" تأويل أمرٍ، كأنَّه قال: اسمعْ به ولا ترَه. والمعيديّ: الياء الأولى منه والدَّال خفيفتان، والياء الأخيرة مُشدَّدةٌ، وهو تصغير معدّيّ بتشديد الدَّال، منسوب إلى مَعدٍّ، وهو أبو العرب، وأبوه عدنان، وإنَّما خفِّفت الدَّال استثقالا للجمع بين التَّشديدين مع ياء التَّصغير، يُضرَبُ للرجل الذي له صِيتٌ وذِكْرٌ في النَّاس، ولا منظرَ له، فإذا رأيته ازدريت مَرآته، ومعناه: مخبره أكثر من منظرِه. (الهروي، 1417هـ، 2/ 818). وهو ما يشير إلى أنَّ إيثار تداوُل الدَّال المُخفَّفة كان من أجل تخفيف الثِّقَل الناتج عن اجتماع التَّشديد فيها مع تشديد ياء النَّسب.

الخاتمة

1. تبيَّن أنَّ تصريح ابن الأنباريّ والفرَّاء بحذف الهمزة في (آهةٌ ومِهَةٌ) مبنيٌّ على استقراء كلام العرب الذي يُتداول فيه هذا الحذف تخفيفًا، سواءٌ أكان شعرًا أم نثرًا، وهو ما اتَّضح في نظائر ذلك، حيث قولهم: هو خيرٌ منك، وهو شرٌّ منك، وغير ذلك، على نحو ما جاء لدى ابن الأنباريّ من نقولات.
2. بناءً على ما سبق تبيَّن أنَّ سبب التَّخفيف يكمن في ثِقل الهمز، وخروجهِ من مخرجٍ بعيدٍ حيثُ أقصى الحلق، وهو ما يُمكن أنْ يُضاف إليه أنَّ

التَّخفيف لغةُ قريشٍ وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسانٍ لثقلِ الهمزة، والتحقيقُ لغة تميمٍ وقيس. ولمَّا كان ذلك كذلك فقد بان من كلام النَّاس غلبة التَّخفيف، وهو فرع التحقيق؛ لكثرة الاستعمال، فحصل أنّ الاستعمال بالَّتواصل اللّغويّ هو الذي يفرض نفسه، سواء بالقياس أو من دونه كما صرَّح ابن جنّي بذلك.

3. اتَّضح أنَّ القول بحذف الهمزة له صلةٌ بالمعنى، من جهة العودة بالكلمة ذات الهمزة المحذوفة إلى أصلٍ اشتقاقيٍّ مَّا، وهو ما يخلق جوًّا من النَّقد اللغويّ المبني على سندٍ صرفيٍّ مَّا، يتعلق بالصِّياغة الصَّرفية والقياس على النَّظير، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ القول بحذف الهمزة في كلام النَّاس قد يُرشدك إلى الأصلِ أو الحكم على استعمالٍ مَّا بأنَّه ضعيفٌ من جهة (الصَّرف)؛ ومن ثَمَّ كان معنى قول النَّاس:(ضرب فلان على فلان سابة) هو: جعَل لِمَا يريد أنْ يفعلَه به طريقًا. وبذلك تكون(السَّابة) بزنة فَعْلَة، من سوَّبتُ.

4. أشار أبو بكر إلى أنَّ في كلام النَّاس ما ليس على صواب اللُّغويين، وذلك قولهم:" يُصيبُ وما يدري ويُخْطئ وما درى"، والصَّواب وما تتكلم به العرب: يُصيبُ وما يدري، ويُخطئ ما درى، أي: ما ختل، وهو ما يؤيّده الاشتقاق، وهنا انتُهِي إلى أنَّ التداري هو التنازعُ والتدافعُ، والأصل فيه: التدارئ، فتُرِكَ الهمزُ، ونُقِلَ الحرفُ إلى التَّشبيه بالتقاضي والتَّداعي.

5. أشار ابن الأنباريّ إلى أنَّه مِن تداول الحذْف في بنية الكلمة في كلام النَّاس حَذْفُ الهمزة وتحويلُ حركتها إلى السَّاكن قبلها، وقد ورد ذلك بكلمات يرشدنا أحد وجوه الاشتقاق فيها إلى ذلك، كما في (استلمت الحجر)، فأصلُه (اسْتَلْأَمَ) كما قال ابن الأنباريّ قياسًا على (خابئة) في (خابية). وهناك من يرى – نقلًا عن الفرَّاء عن ثعلب- أنَّ الهمز فيه هو الأصل، وأنَّ ترْكَ الهَمْز تخفيفٌ واختصار، ومن يرى أنَّه "افتعل" من "السَّلمة" و"المُسالمة"، قال: ترْكُ الهمز هو الصَّحيح المعروف، والهمز شاذٌ قليل، يغلط فيه قومٌ من العرب، فيلحق بحروف همزوها ولا أصل لها في الهَمز. وقد انتهينا إلى أنَّ الهمز ليس بخطأ، فهو من لغات العرب التي قد يكون استقراءُ مَنْ خطَّأهُ استقراءً ناقصًا، وهو الأمر نفسُه في (أَلِكني) من قولهم:(أَلِكْنِي إليها السَّلام)، فأصله (أَلْئِكْني) بحذف الهمزة وتحويل حركتها إلى اللام، عند مَن رأى أنَّه من (أَلِكَ). أمَّا من يرى أنَّ الأصل هو (الأَلُوك) فيقول بحذْف الهمزة مع عدم النَّقل؛ ومن ثَمَّ كان أصْلُ (أَلِكْني) هو (أَأْلِكْني)، بحذف الهمزة الثَّانية تخفيفًا.

6. لم يقتصر الحذف في بنية الكلمة لغير إعلال في كلام النَّاس لدى ابن الأنباريّ على الهمزة، فقد أُشيرَ إلى (حَذْف الألف من (أناءة)، والقول بحَذْف إحدى التَّاءين أو بعدم الحذف في (تَفَاعَلُ)، وحَذْف حرفٍ صحيح في المصغَّر المنسوب، في قولهم: "لأنْ تسمعَ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أنْ تراه"، والحذف للتَّرخيم، وحَذْف لام الكلمة ياءً أو غير ياءٍ، وذلك لتحقيق فائدةٍ مرتبطةٍ بالسِّياق، يقع بيانها على عاتق المتلقّي، كأنْ تكون لفظيةً حيث مراعاةُ ازدواج الكلام، فيما اصطُلِحَ عليه بالإتباع والمزاوجة، أو تكون تخفيفًا لاجتماع المثلين، وغير ذلك، وهو ما يدلّلُ على أنَّ القول بحذف المتماثلين في بنية الكلمة قد يُسهم في تفسير المُتداول من كلام النَّاس؛ ومن ثَمَّ اتَّضح من خلال البحث أنَّ ابن الأنباريّ كان واعيًا بمآل كلام النَّاس وكيفية تفسيره صرفيًّا، مع بيان علاقة ذلك بالمعنى كلَّما أمكن.

المصادروالمراجع

ابن الأنباريّ، ك. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* . (ط1)، لبنان: بيروت، المكتبة العصرية.

ابن الأنباريّ، م. (1987). *الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس*. (ط 2). العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

الأزهري، م. (1991). *معاني القراءات*. (ط1)، السعودية: الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

الأزهري، م. (1998). *الزَّاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي*. (ط1. لبنان: دار البشائر الإسلامية.

الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة*.(ط 1). لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الإستراباذي، ر. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب*. لبنان:دار الكتب العلمية.

الأصفهاني، ر. ((1992). *المفردات في غريب القرآن*. (ط 1). سوريا: دار القلم.

أنيس، إ. (1973). *ألِكْنِي إليها بالسلام وألِكْنِي إليها السلام*. *مجلة مجمع اللغة العربية، ، القاهرة*، 32.

تركي، ف.(2023). فِقْهُ قَلْبُ الواو همزةً وغاياتُه لدى أبي بكرٍ الأنباريّ (ت 328هـ)، في كتابه " الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس". *مجلة المصباحية، كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، المغرب*، 17-18.

الثمانيني، ع. (1999). *شرح التَّصريف*. (ط1). السعودية: مكتبة الرشد.

جبل، م.(2010). *المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)*. (ط1). مصر: القاهرة، مكتبة الآداب.

ابن جني، ع. (1988). *الخصائص*. (ط 4). مصر: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو حيان الأندلسي، م. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. (ط1). مصر: القاهرة، مكتبة الخانجي.

الرويلي، ر. (2008). *الحذف في بنية الكلمة العربية (بين النظر الصَّرفي القديم والدَّرس اللساني المعاصر. رسالة ماجستير*، الأردن، عمَّان، جامعة اليرموك، كلية الآداب.
الزَّبيدي، م. (2001). *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: وزارة الإرشاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
الزمخشري، ق. (1987). *المستقصى في أمثال العرب*. (ط2). لبنان: دار الكتب العلمية.
ابن زنجلة، ع. (1997). *حجة القراءات*. (ط 5)، لبنان: مؤسسة الرسالة.
زيدان، ج. (1987). *الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية*. (ط1). لبنان: دار الحداثة.
ابن السكيت، ي. (2002). *إصلاح المنطق*. (ط1). لبنان: دار إحياء التراث العربي.
سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*. (ط3). مصر: مكتبة الخانجي.
الصبَّان، م. (د.ت). *حاشية الصبان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك*. مصر: المكتبة التوفيقية.
عبس، م. (2020). علل مخالفة القياس في الدَّرس الصرفي. *كوجايلي، مجلة كوجايلي للاهوت، جامعة كوجايلي، تركيا*، 4.
أبو عبيدة، م. (1961). *مجاز القرآن*. مصر: القاهرة، مكتبة الخانجى.
غالب، ع. (1988). *موقف القراء من القراءات القرآنية*. العراق: بغداد، وزارة الإعلام، مجلة المورد.
الغامدي، ح. (1985). *الحذف في بنية الكلمة العربية. رسالة ماجستير*، السعودية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية.
ابن فارس، أ.(1947). *الإتباع والمزاوجة*. مصر: القاهرة مكتبة الخانجي.
ابن فارس، أ. (1979). *معجم مقاييس اللغة*. مصر: القاهرة، دار الفكر.
الفارسي، ح. (1988). *كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب*. (ط 1). مصر: مكتبة الخانجي.
الفرَّاء، ز. (1980). *معاني القرآن*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الفراهيدي، خ. (1988). *العين*. لبنان: مؤسسة الأعلمي.
القيسي، ح. (1987). *إيضاح شواهد الإيضاح*. (ط1)، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
كايد، إ. (2002). صوت الهاء في العربية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، السعودية، 14(24).
لخضر، ل. (2007). *أحكام التصريف بين الاطّراد والشذوذ، دراسة وصفيّة تعليليّة، لخضر لعسال. رسالة دكتوراه*، الجزائر، كلّية الآداب والفنون، جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم).
اللخمي، هـ (1988). *شرح الفصيح*. (ط1). العراق: دار ثقيف للنشر والتوزيع.
المبرد، م.(1963). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة. لبنان: بيروت، عالم الكتب.
مرامي، ج.(2018). ظاهرة اقتطاع التاء من بنية الفعل المضارع ودورها في عملية فهم النص. إيران: طهران، مجلة الجرجاني، الجمعية الإيرانية لنقد الأدب العربي، ع 1، السنة 1.
المفضل، ط.(1380 ه). الفاخر، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار. (ط1)، لبنان: بيروت، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
المناوي، ع.(1972). فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي. لبنان: بيروت، دار المعرفة.
ابن منظور، ج.(د.ت). لسان العرب. (طبعة جديدة محققة ومنقحة)، مصر، القاهرة: دار المعارف.
الهذلي، ذ.(2014). ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وتخريج د. أحمد خليل الشال. (ط1)، مصر: بور سعيد، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية.
الهروي، م.(1420ه). إسفار الفصيح، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش. (ط 1)، السعودية: المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
ابن الوراق، م.(1999). علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش. (ط1)، السعودية: الرياض، الرياض،، مكتبة الرشد.
الوقشي الأندلسي، ه.(2001). التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، حققه وقدم له وعلق عليه: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (ط 1)، السعودية: الرياض مكتبة العبيكان.
الولوي، م. (١٤٢٦ - ١٤٣٦ ه). البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج. (ط 1)، السعودية: الرياض، دار ابن الجوزي.
ابن يعيش، م.(2001). شرح المُفَصَّل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. (ط1)، لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

References

Abs, M. (2020). eilal mukhalafat alqias fi alddars alsurfii. Turkey: Kocaeli, Kocaeli Journal of Theology, Kocaeli University, p. 4.

Abu Hayyan al-Andalusi, M. (1998). airtishaf aldarb min lisan alearab - investigation - explanation and study: Dr. Rajab Othman Muhammad - review: Dr. Ramadan Abdel Tawab. (1st Edition) Egypt: Cairo, Al-Khanji Library.

Abu Obeida, M. (1381 AH). majaz alquran, edited by Muhammad Fawad Sezgin.Egypt: Cairo, Al-Khanji Library.

Al-Azhari, M. (1991). maeani alqira'at - investigated by Dr. Eid Darwish - d. Awad Al-Quzi. (1st Edition), Saudi Arabia: Riyadh, Research Center at the College of Arts, King Saud University.

Al-Azhari, M. (1998). alzaahir fi gharayb 'alfaz al'iimam alshaafieii - study and investigation by Dr. Abdel Moneim voluntary Shanati. (1st Edition), Lebanon: Beirut, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyya.

Al-Azhari, M. (2001). Refinement of the language - investigation - Muhammad Awad Merheb. (1st Edition), Lebanon: Beirut, dar ihia al-torath el-arabi.

Al-Farahidi, K. (1988). Aleayin - investigated by Mahdi Makhzoumi and Ibrahim Al-Samarrai. Lebanon: Beirut, Alami Foundation.

Alfarisi, H. (1988). kitab alshier 'aw sharh abiat mushkilat al'iierab- investigation and explanation: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi. (1st Edition), Egypt: Cairo, Al-Khanji Library.

Alfrra', Z. (1980). maeani alquran - investigated by Ahmed Youssef Najati and another. Egypt, Cairo: Egyptian General Book Organization.

Al-Ghamdi, H. (1985). Deletion in the structure of the Arabic word. Master's thesis, Saudi Arabia: Riyadh, Imam Muhammad bin Saud University, College of Arabic Language.

Al-Harawi, M. (1420 AH). 'iisfar alfasih - investigated by Ahmed bin Saeed bin Muhammad Qashash. (1st edition), Saudi Arabia: Medina, Deanship of Scientific Research at the Islamic University.

Al-Hudhali, L.L. (2014). Diwan of Abu Dhu'ib Al-Hudhali - investigation and graduation by d. Ahmed Khalil Al-Shal. (1st Edition), Egypt: Port Said, Center for Islamic Studies and Research.

Al-Isfahani, R. (1412 AH). almufradat fi gharib alquran - investigated by Safwan Adnan Al-Daoudi. (1st edition), Syria: Damascus, Dar Al-Qalam.

Al-Istrabadi, R. (1975). sharh shafiat abn Alhajib - investigated by Muhammad Nur al-Hassan and others. Lebanon, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Manawi, A. (1972). fayd alqadir sharh aljamie alsaghir lilsuyutii. Lebanon: Beirut, House of Knowledge.

Al-Mufaddal, i. (1380 AH). Al-Fakher, investigated by: Abdel Alim Al-Tahawi, reviewed: Muhammad Ali Al-Najjar. (1st Edition), Lebanon: Beirut, Dar Revival of Arabic Books, Issa Al-Babi Al-Halabi.

Al-Qaisi, H. (1987). 'iidah shawahid al'iidah - study and investigation by d. Muhammad bin Hamoud Al-Dajani. (1st Edition), Lebanon: Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Ruwaili, R. (2008). Deletion in the structure of the Arabic word (between ancient morphological consideration and contemporary linguistic study. Master's thesis, Jordan: Amman, Yarmouk University, Faculty of Arts.

Al-Waqshi Al-Andalusi, H. (2001). altaeliq ealaa almuataa fi tafsir lughatih waghawamid 'iierabih amaean - verified - presented to him and commented on: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen. (1st Edition), Saudi Arabia: Riyadh Obeikan Library.

Al-Wulawi, M. (1426-1436 AH). albahr almuhit althajaj fi sharh sahih al'iimam muslim bin alhajaaj. (1st Edition), Saudi Arabia: Riyadh, Dar Ibn Al-Jawzi.

Al-Zamakhshari, Q. (1987). almustaqsaa fi 'amthal alearab. (2nd Edition), Lebanon: Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Anis, E. (1973). alikni 'iilayha bialsalam walikni 'iilayha alsalam. Egypt: Cairo, Journal of the Arabic Language Academy, vol. 32.

Ghalib, A. (1988). The position of fur on Quranic readings. Iraq: Baghdad, Ministry of Information, Al-Mawred Magazine.

Ibn al-Anbari, K. (2003). al'iinsaf fi alqadaya bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn, investigated by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (1st Edition), Lebanon: Beirut, Modern Library.

Ibn al-Anbari, M. (1987). Al-Zaher alzaahir fi maeani kalimat alnaas - investigated by Dr. Hatem Al-Damen. (2nd Edition), Iraq: Baghdad, dar alshuwuwn althaqafiat aleama

Ibn al-Skeet, J. (2002). mantiq al'iislah - investigated by Muhammad Merheb -. 1st Edition, Lebanon: Beirut, Lebanon, dar alturath alearabiu

Ibn al-Warraq, M. (1999). Eala alnahw - investigated by Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish. (1st Floor), Saudi Arabia:

Riyadh, Riyadh, Al-Rushd Library.

Ibn Faris, A. (1947). al'iitbae walmuzawaja, edited by Kamal Mustafa, Egypt: Cairo Al-Khanji Library.

Ibn Faris, A. (1979). muejam maqayis allugha - investigated by Abd al-Salam Muhammad Haroun. Egypt: Cairo, Dar al-Fikr.

Ibn Jinni, A. (1988). alkhasayis, investigated by Muhammad Ali Al-Najjar. (4th Edition), Egypt: Cairo, Egyptian General Book Organization.

Ibn Manzur, c. (d.t.). Lisan Al Arab. (New edited and revised edition), Egypt, Cairo: Dar Al-Maaref.

Ibn Yaish, M. (2001). sharah almufassal, presented by: Dr. Emile Badie Yacoub. (1st Edition), Lebanon: Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Ibn Zanjala, A. (1997). hijat alqira'at - investigation and commentary by Saeed Al-Afghani. (5th Edition), Lebanon: Beirut, Al-Resala Foundation.

Jabal, M. (2010). almuejam alaishtiqaqiu almuasal li'alfaz alquran alkarim (mwssal bibayan alealaqat bayn 'alfaz alquran alkarim bi'aswatiha wabayn maeaniha)). (1st Edition), Egypt: Cairo, Library of Art.

Kayed, E. (2002). sawt alha' fi alearabia. Saudi Arabia: Riyadh, um Al-Qura University Journal for Sharia Sciences, Arabic Language and Literature, vol. 14, p. 24.

Lakhdar, L. (2007). 'ahkaam altasrif bayn alattrad walshudhudha, dirasat wsfyt telyly, Lakhdar Lassal, PhD thesis, Algeria: Faculty of Arts and Arts, Abdelhamid Ibn Badis University (Mostaganem).

Lakhmi, H. (1988). Sharh Al-Faseeh, investigated by: Dr. Mahdi Obaid Jassim. (1st edition), Iraq: Baghdad, Dar Thaqif for Publishing and Distribution.

Marami, J. (2018). zahirat aiqtitae altaa' min binyat alfiel almudarie wadawriha fi eamaliat fahm alnasi. Iran: Tehran, Al-Jurjani Magazine, Iranian Society for Criticism of Arabic Literature, vol. 1, year 1.

Mubarrad, M. (1963). almuqtadab - investigated by Muhammad Abd al-Khaliq Azima. Lebanon: Beirut, World of Books.

Sabban, M. (d.t.) hashiat alsubaan ealaa sharh al'ashmuni, ealaa 'alfiat abn malik - on the Alfiya of Ibn Malik - investigated by: Taha Abdel Raouf Saeed. Egypt: Cairo, Tawfiqia Library.

Sibawayh, A. (1988), alkitab, investigated by Abd al-Salam Muhammad Haroun. (3rd edition) Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.

The octogenarian, p. (1999). sharh alttasryf - investigated by Dr. Ibrahim bin Suleiman Al-Baimi. (1st Edition) Saudi Arabia, Riyadh: Al-Rushd Library.

Torky, F. (2023). fiqh qalb alwaw hmztan wghayatuh ladaa 'abi bkr alanbary (t 328hi), fi kitabih " alzzahr fi maeani kalimat alnnas ". Morocco: Fez, Journal of Mesbahia, Faculty of Arts, University of Sidi Mohamed Ben Abdellah, pp. 17-18.

Zaidan, J. (1987). alfalsafat allughawiat wal'alfaz alearabia. (1st Edition), Lebanon: Beirut, Dar Al-Hadatha.

Zubaidi, M. (2001). taj alearus min jawahir alqamus, investigated: a group of specialists. Kuwait: Ministry of Guidance, National Council for Culture, Arts and Letters.